قرار محكمة النقض

رقم 242

الصادر بتاريخ 24 مارس 2022

ملف مدني رقم 2021/10/1/1730

تشكيلة المحكمة – تعلقها بالنظام العام – أثره.

لما كانت تشكيلة المحكمة من النظام العام، فإنه يجب أن يتضمن القرار أسماء القضاة الذين شاركوا في إصداره عملا بمقتضيات الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية.

نقض وإحالة

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على مقال الطعن بالنقض المرفوع بتاريخ 2020/11/05 من طرف الطالبة بواسطة نائبها الأستاذ (ح. ت)، الرامي إلى نقض القرار عدد 332 الصادر بتاريخ 2020/06/24 في الملف عدد 2019/1201/684عن محكمة الاستئناف بالرباط.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف؛

وبناء على الأمر بالتخلي الصادر بتاريخ: 2022/03/03؛

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2022/03/31؛

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم؛

وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد المصطفى مستعيد لتقريره، والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد محمد بوفادي.

وبعد المداولة طبقا للقانون؛

في شأن الوسيلة المثارة تلقائيا من طرف محكمة النقض لتعلقها بالنظام العام؛

حيث إن تشكيل الهيئة من النظام العام، وأنه بمقتضى الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية، فإنه يجب أن تصدر قرارات محاكم الاستئناف من نفس القضاة الذين شاركوا في مناقشة القضية، وهو ما يقتضي أن يتضمن القرار نفس أسماء القضاة الذين شاركوا في مناقشة القضية والمشار إليهم في محضر الجلسة، ولما كان البين من محضر جلسة 24 يونيو 2021 أن الهيئة التي ناقشت القضية وحجزتها للمداولة كانت مكونة من المستشارين عبد الكبير رئيسا وخلوقي وحبابي عضوين، بينما الهيئة المذكورة في القرار

تتضمن اسم المستشار خالد الزهراوي بدل المستشار حوبابي مما يكون معه القرار قد خرق الفصل 345 المشار إليه وهو ما يعرضه للنقض والإبطال.

و**حيث إن حسن سير العدالة** ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة الدعوى على نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالة الدعوى على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون وبتحميل المطلوبين المصاريف.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه إثره أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: عبد الهادي الأمين **رئيسا** والمستشارين: المصطفى مستعيد **مقررا** – حفيظة بن لكصير – مارية أصواب – إدريس سعود أعضاء وبمحضر **المحامي العام** السيد محمد بوفادي وبمساعدة **كاتبة الضبط** السيدة إيمان بلحاج.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض